جامعة الاخوة منتوري قسنطينة01

كلية الحقوق

القسم الخاص

مقررات السداسي الأول لقسم السنة أولى ماستر

تخصص قانون التوثيق

أستاذة المقياس : **الأستاذة جليلة نعمان**

السنة الجامعية 2022/2021

القسم الأول: تقنيات البحث العلمي القانوني.

المحور الأول: ماهية البحث العلمي

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي

المحور الثالث: إنجاز البحث العلمي (قواعد تحرير البحث العلمي)

القسم الثاني: تقنيات قانونية مختلفة.

المحور الأول: تقنيات تحليل النصوص القانونية والتعليق على القرارات والأحكام القضائية

المحور الثاني: تقنية تقديم الاستشارة القانونية وصياغة المذكرة الإستخلاصية.

المحور الاول: ماهية البحث العلمي

نتناول في هذا المحور تعريف البحث العلمي، ثم نتطرق غلى أهمية البحث العلمي وخصائصه وبعدها انواع البحث العلمي.

اولا: تعريف البحث العلمي.

يعد البحث العلمي منهجا لوصف الوقائع عبر مجموعة من المعايير التي تساهم في نمو المعرفة، وتجدر الإشارة إلى أنه اختلفت اتجاهات الباحثين في ما يتعلق بتعريفه؛ وفقا لميولهم، وقناعاتهم العلمية، ومنها ما يأتي:

ة (عبد الباسط خضر) على أنه: "عملية فكرية منظمة، يقوم بها شخص يسمى (الباحث)؛ من أجل تقضي الحقائق في مسالة، أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)؛

عرفه (محمد عناية) على أنه: "التقصي المنظم بإتباع اساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية؛ بقصد التأكد من صحتها، وتعديلها، او إضافة معلومات جديدة لها".

مما سبق يمكن أن نعرف البحث العلمي على انه ذلك العمل أو الدراسة التي يجب أن تتم وفق منهجية علمية لاستخلاص النتائج ومناقشتها، بهدف تعميق وتدقيق موضوع ما، إبراز فكرته الجوهرية.

ثانيا: أهمية البحث العلمي.

للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا أهمية واضحة تتجلى في وجوده عدة أهمها:

1. توسيع إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة
2. صقل الشهية العلمية لدى الباحث
3. تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث
4. الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع المعاش، ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي

5. تطوير إقبال الباحث على الدراسة والبحث والتأليف.

كما تتمثل أهمية البحث العلمية لطالب الحقوق فيما يلي:

1. إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

2. التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

3. تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي

4. تدريبة على الأسلوب القانوني في الكتابة، والقائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث.

5. التعود على استخدام الوثائق والكتب والمصادر والروابط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

ثالثا: خصائص البحث العلمي.

يتصف البحث العلمي بعدد من الخصائص؛ التي تجعل منه بحثا محكما وشاملا، ويبين الآتي أهمها:

1. العمق، والتحليل، والنقد، وسرد المعلومات بعد الإجابة عن عدد من الأسئلة مثل: لماذا؟، كيف؟، إذن ماذا؟، وغيرها من الأسئلة التي يتم طرحها أثناء القيام ببحث.

2. إبراز استقلالية الباحث في طرح المعلومات، والتوصل إلى كل ما هو جديد، وسعية لحل مشكلات البحث، ويكون ذلك من خلال طرح أفكاره الخاصة بلغته، وتجنب النقل الحرفي للمعلومات وغيرها من الأمور الموضوعية؛ وهي تتمثل في عدد في الأمور منها: البعد عن التحيز والعواطف عند طرح الأفكار، والنظر للموضوع بنظرة محايدة، وطرح أدلة عقلية تعتمد على الإقناع العقلي.

3. الاستقصاء؛ فالبحث العلمي يهتم بدراسة المشكلة او الظاهرة بكافة مفاهيمها وجوانبها بشمولية وبشكل دقيق.

4. إتباع مناهج البحث العلمي؛ وأهمها المنهج الوصفي، والاستقرائي، والتحليلي،

والنقلي، والتوثيق؛ حيث يتم إسناد المعلومات الواردة في البحث إلى مصدرها ومرجعها، مع الاهتمام في تنويع المراجع المستخدمة، الدقة والجدية.

5. الوضوح والبساطة التناسق؛ حيث يتم كتابة البحث بإتباع وتيرة متناسقة على جميع اجزائه.
6. تجنب تكرار المعلومات، شرح المعلومات التي يتم كتابتها وتعريفها بالاعتماد على المراجع الأصلية التي أخذت منها.
7. الاهتمام بأساليب الكتابة والتعبير والقواعد المتبعة في الكتابات، الأكاديمية وعلامات الترقيم والإملاء.

رابعا: انواع البحث العلمي.

تنقسم البحوث العلمية وتتنوع وفقا للمعيار المعتمد أو الزاوية التي ينظر منها، حيث يمكن تصنيفها إلى أنواع عديدة وأشكال مختلفة، ومن هذا المنطلق كان تقسيم بعض البحوث العلمية بحسب الغرض أو النطاق أو التخصص.

1-تصنيف البحوث العلمية حسب الغرض: تنقسم البحوث العلمية وفقا لهذا المعيار إلى بحث علمي نظري وبحث علمي تجريبي.

أ-البحث العلمي النظري: يقوم به الباحث بغرض الوصول إلى الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها وفهم أشمل وأعمق لها رغبة في الاطلاع والطموح العلمي، بغض النظر عن التطبيقات العلمية لها.

يتناول ويدرس البحث العلمي النظري الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية التي تعرف بالعلوم الإنسانية، كالأدب والتاريخ والفلسفة والدين.

ب-البحث العلمي التجريبي (التطبيقي): إن غرض البحث العلمي التطبيقي ليس الوصول إلى الحقيقة النظرية، وإنما يتجاوز هذا الحد ليصل إلى تكريس الجانب النظري في

الابتكارات لتلبية حاجيات الإنسان في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والاجتماعية ... وذلك من جلال التطبيق العلمي لنتائج البحوث العلمية النظرية، وبهذا نشأت التكنولوجيا التي عرفت تطورا مذهلا في وقتنا الحالي.

تعتمد البحوث العلمية التطبيقية على المنهج التجريبي الذي هو أحد مناهج البحث العلمي، والذي يقوم على الملاحظة ووضع الفروض والتحقق منها بالتجربة، وإذا كان البحث العلمي التطبيقي يجد مجاله أكثر في العلوم الطبيعية، غير أنه يمكن ان يجد مجال تطبيقية في العلوم الاجتماعية، كما هو الشأن في العلوم القانونية وعلم الاجتماع وعلم النفس،... إلخ.

رغم هذا التمييز بين نوعين من البحوث العلمية، لأنه يوجد بينهما تلاحما وترابطا. فالبحث العلمي التطبيقي لا يحقق فوائده المرجوة إلا إذا استند إلى البحث النظري، كما أن البحث النظري يعتمد على معدات وأجهزة تكنولوجية للوصول إلى نتائج علمية جديد.

2-تصنيف البحوث العلمية حسب النطاق.

يمكن تقسيم البحوث العلمية وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:

أ-البحث العلمي الأساسي: يستهدف الوصول إلى المعرفة العامة، أي إلى الحلول العامة لقضية عامة ضمن محيط معين، بدراستها الميدان العلمي الذي تنتمي إليه تلك القضية، ويكون نطاق البحث الأساسي أ ند ميادين المعرفة المحددة كالمجال التربوي أو التاريخي وضمن ظروف معينة للباحث الحرية في إنشائها، تساعده على إعداد البحث والقيام بالدراسة، وله أيضا الحرية في استخدام النتائج المستنبطة التي توصل إليها على نطاق واسع.

تتم البحوث الأساسية دون الأخذ بالاعتبار كيفية تطبيق الاستنتاجات والتوصيات التي يصل إليها الباحث، فهي دراسة تجري بصفة أساسية من أجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها.

ب-البحث العلمي العملي: يهدف إلى الوصول إلى معرفة خاصة وضمن نطاق خاص يتعلق بمشكلة خاصة في زمن ومكان محددين، ولا تسمح خصوصية البحث إنشاء ظروف جديدة، وإنما يلتزم الباحث في بحثه بالظروف القائمة، ولا يستخدم النتائج المتوصل إليها إلا على مجتمع البحث فقط.

تجدر الإشارة إلى أن البحوث الأساسية (النظرية) يمكن الاستعانة بنتائجها فيما بعد لمعالجة مشكلة من المشاكل القائمة بالفعل، لذا فإن نتائج البحوث العلمية (التطبيقية) يمكن أن نتماشى مع تلك النتائج المأخوذة من البحوث الأساسية لتواجه موقفا محددا أو مشكلة قائمة.

3-تصنيف البحوث العلمية حسب التخصص (حسب درجة العلم).

تنقسم البحوث العلمية حسب درجة التخصص إلى ما يلي:

أ-البحث التدريبي أو البحث العلمي: يم بهذا النوع من البحوث الطلبة في الجماعات والمعاهد (خلال مرحلة التدرج)، لغرض تدريبهم على كيفية إعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية والموضوعية، حيث يتعود الطالب على كيفية اختيار الموضوع ضمن المواضيع المقترحة من طرف الأستاذ، وكيفية جمع الوثائق العلمية والاطلاع عليها، وبعد ذلك وضع خطة وفقا لمعايير علمية؟، كما يكتسب الطالب خلال هذه المرحة أسلوبا علميا يساعده في تكوين نفسه استعدادا لبناء مستقبله العلمي.

ب-بحث التخرج (مذكرة التخرج): إعداد هذه البحوث في نهاية الدراسة الجامعية(الليسانس) بالنسبة لبعض الت صصات بهدف توسيع معارف الطالب وتنظيم افكاره وإبراز مواهبه، ولا يشترط في هذه البحوث المثالية، فالقيمة العلمية لمثل هذه البحوث تتمثل في إتباع الطالب لقواعد وإجراءات وخطوات إعداد البحث، ومن ثمة تطبيق التعليمات المقدمة له في هذا الشأن.

ج-بحث الماستر: هو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج، غرضه إضافة الجديد من المعارف وتمكين الباحث من توسيع معارفه ومداركه بصورة اكثر، فهو اختبار لذكاء الباحث وموهبته واستعداداته لمواصلة البحث والتأليف تحضيرا لإعداد بحث الدكتوراه.

د-بحث الماجستير: يتعلق الماجستير بطلبة النظام الكلاسيكي، وهو البحث الذي يعده طالب الدراسات العليا (ما بعد التدرج) من أجل الحصول على درجة الماجستير، ودرجة الماجستير مرحلة دراسية عالية تلي مرحلة الليسانس، وهذه المرحلة تعد الطالب بعد ذلك للحصول على الدكتوراه.

هـ-بحث لإعداد أطروحة الدكتوراه: يتمثل البحث الذي يعده الباحث لنيل درجة الدكتوراه في إعداد أطروحة ذات قيمة علمية عليا، فهو أعلى بحث تخصصي، ويمثل قمة البحوث لمية، فبحث الدكتوراه هو مرجع علمي يساهم في النهضة العلمية في المجتمع كل ضمن تخصيصه ويصح ان يكون بحث دكتوراه موضوع أو موضوع سبق معالجته وذلك بالتعمق فيه أكثر وإضافة الجديد غليه.

و-المقالة: هي بحث قصير، حيث يتناول عرضا وجيزا لبعض المعلومات التي تخص موضوعا معينا، ولا يلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد، فيمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع.

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية، مثل بقية الفروع الأخرى، إلى طرق ومراحل دقيقة منطقية، يجب احترامها وإتباعها بدقة حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة، سواء فيما يتعلق بالجانب الشكلي أو الموضوعي، وهذا ما يظهر في مختلف مراحل إعداد البحث العلمي وهي مرحلة اختيار الموضوع ومرحلة جمع الوثائق العلمية، ومرحلة القراءة ومرحلة تقسيم الموضوع، ومرحلة تخزين المعلومات.

أولا: مرحلة اختيار الموضوع.

أول مرحلة تواجه الباحث هي اختيار موضوع مناسب من الناحية الموضوعية والذاتية، وعلى هذا الأساس غالبا ما يتريث الباحث في هذه المرحلة لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع في المستقبل.

يجب أن يطرح موضوع البحث إشكاليات حقيقية تستدعي البحث فيها.

العنوان الجيد هو الذي يراعي الأمور التالية:

1. أن يكون مرنا، ذات طابع شمولي، بحيث لو استدعت الدراسة التعريض لتفريعاته، وأقسامه لما عتبر هذا خروجا عن الموضوع.
2. أن يكون مفصحا عن موضوعه
3. أن تتبين منه حدود الموضوع وأبعاده
4. أن لا يتضمن ما ليس داخلا في موضوعه
5. إيحاؤه بالأفكار الرئيسية بصورة ذكية

1-العوامل المؤثرة في اختيار موضوع البحث: هناك عوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

أ-العوامل الموضوعية: هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتوقف عليها عملية اختيار موضوع البحث العلمي ومن أهم هذه العوامل نذكر:

-عامل ومعيار القيمة العلمية لموضوع البحث: تتحكم القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي وقيمة نتائج البحث في الحياة العلمية مثل التكوين، حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، حيث يتم الاختيار في مجال عمليات البحث العلمي للموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية والتطبيقية الممتازة، وذلك وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية تنبثق من طبيعة التخصص العلمي ومن مجموع القيم والمزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحث الموضوع والكشف عن الحقائق العلمية المتعلقة به والتحكم فيها واستغلالها في الحياة العلمية.

-عامل ومعيار مكانة البحث العلمي بين أنواع البحوث العلمية الأخرى: نوعية ومكانة البحث المراد إنجازه بين أنواع البحوث العلمية والدراسات الأخرى تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث العلمي المقرر إعداده، فقد يكون إعداد مذكرة التخرج للحصول على شهادة ليسانس، وقد يكون البحث العلمي في صورة إعداد بحث رسالة الماجستير أو دكتوراه، ... وتختلف بطبيعة الحال هذه البحوث والدراسات عن بعضها البعض بحسب الدرجة العلمية.

ب-العوامل الذاتية: تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي عدة عوامل ومعايير ذاتية نذكر منها:

-عامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث: إن عامل الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث يتمثل في الميل والتفضيل في اختيار موضوع دون غيره من الموضوعات ليكون محل محور البحث العلمي الذي سيقوم بإنجازه، الأمر الذي يؤدي إلى توفير وتحقيق العديد من العوامل والقدرات النفسية التي تخدم عملية إنجاز البحث بصورة قوية وأكثر جدية.

-عامل ومعيار الاستعدادات والقدرات الذاتية: يجب أن تكون لدى الباحث استعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد البحث إعدادا ممتازا وفقا لقواعد وإجراءات وقوانين وشروط منهجية علمية يجب احترامها وتطبيقها في مجال البحث العلمي.

-نوعية التخصص: يتحكم عامل نوعية تخصص الباحث، في أحد فروع العلوم والشعب المتخصصة، في عملية اختيار نوعية وطبيعة موضوع البحث، فالباحث في العلوم الطبيعية أو في علم النفس والتربية أو علم الاجتماع أوفي العلوم القانونية والإدارية يختار موضوع البحث في

نطاق التخصص العام له ، ثم تضيق دائرة التخصص والاختيار داخل التخصص، وهكذا نجد أن الباحث في نطاق العلوم القانونية الإدارية مثلا يختار موضوع بحثه في نطاق شعبة تخصص العلوم القانونية والإدارية كتخصص عام، ثم نجده يختار موضوع بحثه في نطاق شعبة أو فرع تخصصه الخاص الضيق.

-التخصص المهني للباحث: تتحكم وتؤثر طبيعة مركز العمل والتخصص المهني للباحث، في عملية اختيار نوعية موضوع البحث، حيث يختار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى، حتى يعمق معلوماته ومعارفه حول مهنة، وحتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصورة تتيح له سبل الارتقاء.

فالأستاذ الجامعي للباحث يختار موضوعاته من ضمن المواد المقررة على مستوى الليسانس (مرحلة التدرج) وعلى مستوى الدراسات العليا والدكتوراه (مرحلة ما بعد التدرج) ليقوم بعملية البحث العلمي.

ثانيا: صياغة مشكلة البحث.

تعد معايير اختيار الموضوع هي نفسها معايير اختيار مشكلة البحث، وذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما. ولتحديد المشكلة يتوجب التقيد بالقواعد التالية:

-يجب أن تكون مشكلة البحث خاصة ومحددة وغير غامضة.

-يجب أن تصاغ المشكلة بصورة موجزة وواضحة

-يجب توضيح المصطلحات المستخدمة في صياغة المشكلة

-أن تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له

عادة ما يقوم الباحث باختيار الموضوع ثم يحدد المشكلة التي يطرحها ذلك الموضوع، ولكن قد يحدث بعد الخوض في الموضوع كالتعمق فيه أن تظهر للباحث إشكاليات أخرى تحتاج غلى معالجة، مما قد يدفع به إلى صياغة الإشكالية أو تغييرها كليا.

ثالثا: مرحلة جمع الوثائق العلمية:

بعد اختيار الباحث لموضوع البحث أو تحديد الموضوع، يلجأ الباحث إلى عملية التفتيش عن المراجع والمصادر الأساسية والثانوية وعن كل ماله صلة بالموضوع، ومكان البحث عنها هو بطبيعة الحال المكتبات على مستوى الجامعات والمعاهد ومراكز الثقافة لسفارات الدول الأجنبية المعتمدة بالجزائر ... إلخ.

وسوف يتم توضيح مرحلة البحث عن الوثائق وجمعها عن طريق التعرض أولا لمعنى الوثائق العلمية، وبيان انواع الوثائق العلمية، كذا بيان وسائل الحصول على الوثائق العامة، وذلك على النحو التالي:

1-معنى الوثائق العلمية:

الوثائق العلمية لموضوع من موضوعات البحث العلمي، هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي أو تتضمن على جميع المواد والمعلومات والحقائق والمعارف المكونة للموضوع، والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي والإعلامي في ميدان التعليم والبحث العلمي، وهذه الوثائق العلمية قد تكون مخطوطة او مطبوعة او مسموعة أو مرئية.

2-أنواع الوثائق العلمية:

الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي في فرع من فروع التخصص العلمي كثيرة ومتنوعة، مثل الكتب والوثائق الرسمية، والدوريات، والقواميس، والموسوعات ودوائر المعارف، وتقارير ونتائج الأبحاث الميدانية، وتسجيلات المقابلات ونتائج الاستطلاعات، والمذكرات والرسائل العلمية والمراسلات العلمية الخاصة ... إلخ.

وهناك عدة أسس ومعايير يتم على أساسها ترتيب وتصنيف الوثائق العلمية، مثل المعيار الهجائي والمعيار الزمني، والمعيار الموضوعي، ومعيار الجدة والأصالة والقيمة الإعلامية في بناء موضوع البحث العلمي... إلخ.

أ–الوثائق الأولية والأصلية والمباشرة:

الوثائق العلمية الأصلية أو المباشرة، هي تلك الوثائق التي تتضمن مبدئيا ومباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، ويطلق البعض على هذا النوع من الوثائق اصطلاح المصادر.

وانواع الوثائق الاولية والأصلية والمباشرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية هي:

–المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية.

–محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسة، والمؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية.

–التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

–العقود والاتفاقات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا

–الشهادات والمراسلات المعتمدة رسمية

–الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية

–الإحصائيات الرسمية .....

ب–الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة "الوثائق الثانوية":

هي الوثائق والمراجع العلمية التي تستمد قوتها الإعلامية العلمية ومعلوماتها من صادر ووثائق أصلية ومباشرة أو غير اصلية ومباشرة من الدرجة الأولى او من الدرجة الثانية او الثالثة ... وهكذا، أي انها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات والمعارف العلمية عن الموضوع محل البحث والدراسة أو على بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، ويقول البعض بأن الوثائق العلمية غير المباشرة أو الثانوية، هي التي يجوز أن يطلق عليها اصطلاح "المراجع Les références ".

ومن امثلة الوثائق والمراجع العلمية غير الأصلية غير المباشرة، أي الوثائق الثانوية في ميدان العلوم القانونية والإدارية ما يلي:

–الكتب والمؤلفات القانونية الاكاديمية والمتخصصة في موضوع من الموضوعات مثل كتب ومؤلفات القانون الدولي والعلاقات الدولية، ومؤلفات القانون الإداري والعلوم الإدارية العامة

والمتخصصة، ومؤلفات القانون الدستوري والعلوم السياسية العامة والمتخصصة، ومؤلفات القانون الجنائي والعلوم الجنائية العامة والمتخصصة ، وكتب القانون المدني ومؤلفات القانون التجاري العامة والمتخصصة.

-الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة وأحكام القضاء والنصوص القانونية التنظيمية التي تتضمنها، ومن أمثلة الدوريات الشائعة المعروفة في مجال العلوم القانونية المجالات المتخصصة في العلوم القانونية والإدارية التي تصدرها اكاديميات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية الوطنية والدولية ونشريات وزارة العدالة "نشرة القضاء"، والدوريات المتخصصة الصادرة عن نقابات المحامين، واتحادات الحقوقيين الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية المتخصصة، والمعاهد الدولية المتخصصة في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

-الرسائل العلمية الاكاديمية، ومجموع البحوث والدراسات العلمية الابتكارية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية اكاديمية مثل أبحاث الدراسات العليا والماجستير ورسائل الدكتوراه، وأبحاث الترقية الخاصة بسلك الأساتذة الجامعيين، وهناك كشوفات وفهارس خاصة للكشف عن الرسائل العلمية في المكتبات.

-المطبوعات الرسمية الحكومية في ميدان العلوم القانونية والإدارية

-الموسوعات دائرة المعارف والقواميس التي تتعلق بالعلوم القانونية والإدارية

هذه اهم أنواع الوثائق العلمية التي تتضمن المعلومات والحقائق حول الموضوعات المطروحة للاهتمام بالبحث والدراسة.

3-أماكن تواجد الوثائق العلمية:

توجد الوثائق العلمية في عدة أماكن مختلفة وفقا لنوعيتها ودرجة قيمتها العلمية الإعلامية، هذا وتوجد وثائق العلوم القانونية الإدارية بالجرائد الرسمية وفي المكتبات العامة الوطنية والدولية، وفي المكتبات المتخصصة، مثل مكتبات كليات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية على المستوى الوطني والدولي، كما توجد بالمكتبات التجارية وفي الأسواق، ومؤسسات النشر والتوزيع الوطنية والدولية ومكتبات المؤسسات الرسمية في الدولة.

4-وسائل الحصول على الوثائق العلمية:

يتحصل الباحث على الوثائق العلمية والمتعلقة بموضوع البحث بوسائل الشراء او التصوير أو الإعارة العامة والخاصة، او بوسائل النقل والتلخيص...

وبعد عملية حصر وجمع كافة الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث تأتي مرحلة القراءة والتأمل والتفكير.

رابعا: مرحلة القراءة والتفكير.

مرحلة القراءة والتفكير، هي عملية الاطلاع على كافة الحقائق والمعلومات، التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وتأملها وتحليلها، حتى يتولد في ذهن الباحث، نظام التحليل للموضوع، مما تجعله قادرا على استنتاج الأفكار والفرضيات والنظريات منها.

1-أهداف القراءة:

تستهدف عملية القراءة الواسعة والشاملة والمتعمقة والواعية، لكل الوثائق العلمية، المتعلقة بالموضوع، واستيعاب وفهم كافة المعلومات والحقائق والافكار الموجودة في الوثائق العلمية المتصلة بالموضوع، وتستهدف هذه العملية تحقيق الأهداف التالية:

-التعمق في التخصص واستيعاب الموضوع والتحكم في كل جوانبه الإعلامية والعلمية والفكرية

-اكتساب الباحث ذخيرة علمية وثروة لغوية فنية متخصصة

-اكتساب الباحث أسلوبا علميا يساعده في إعداد بحثه إعدادا ممتازا

-اكتساب الباحث القدرة المنطقية والعلمية والمنهجية في إعداد خطة البحث

-المساهمة في بناء شخصية الباحث، وتزكي مبدأ الشجاعة الأدبية لديه.

2-شروط وقواعد القراءة:

إن القراءة المطلوبة هي تلك القراءة المنهجية الرامية إلى تدوين محكم ومنظم للمعلومات وللوصول إلى هذه الغاية لابد من إتباع الباحث، لقواعد وشروط القراءة العلمية، ومن أهم هذه القواعد والشروط:

-أن تكون القراءة واسعة، تشمل غالبية الوثائق والمصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث.

-يجب أن تكون القراءة ذكية ومتأملة وممحصة، ومنظمة للمادة العلمية التي تحتوي المراجع والمصادر التي استجمعها الباحث.

-يجب اختيار الاوقات للقراءة والفهم، حيث يكون الاستقرار النفسي، الهدوء العصبي.

-تعيين أن تفصل ما بين القراءات المختلفة، فترات للتأمل والتفكير، وذلك لتمحيص وغربلة وتحليل ما يقرأه الباحث، من معلومات وأفكار.

3-أنواع القراءة:

فحسب معظم المؤلفين والباحثين في مادة المنهجية يقسمون القراءة إلى ثلاثة أنواع:

-القراءة السريعة: هي تلك القراءة الخاطفة الاستطلاعية، التي تشمل الاطلاع على مهارس وعناوين المراجع والمصادر، المتعلقة بموضوع البحث، والتي تستهدف تحديد الموضوعات والمعلومات، المرتبطة بالموضوع، وتقييم الوثائق المجمعة، من حيث درجات ارتباطها، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة.

-القراءة العادية: تتركز هذه القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة سريعة والاستطلاعية، وعلى الباحث، وهو يقوم بهذه العملية تسجيل الملاحظات والافكار المهمة، في بطاقة خارجية، يدون عليها اسم المؤلف والمرجع ورقم الصفحة، وكذا كل البيانات التوثيقية.

-القراءة العميقة والمركزة: تنصب هذه القراءة، حول بعض الوثائق والمراجع والمعلومات، ذات القيمة العلمية، وذات الارتباط الشديد بالموضوع محل الدراسة، أو البحث، وتتطلب هذه القراءة الكثير من التركيز والتعمق والتمعن في الافكار والمعلومات الموجودة في هذه الوثائق والمراجع، وتخضع هذه القراءة أكثر من غيرها من أنواع القراءات، إلى الصرامة في الالتزام بشروط وقواعد القراءة السابقة البيان.

بمجرد الانتهاء من عملية القراءة، يستوجب الأمر الاختلاء، والتفرغ لعملية التأمل والتفكير، فيما تمت قراءته وتحصيله، للانتهاء إلى مرحلة تقسيم الموضوع.

خامسا: مرحلة تقسيم الموضوع:

بعد مرحلة القراءة والتأمل والتفكير، تكون فكرة الموضوع الأساسية وآفاقها وجوانبها وعناصرها الأصلية والأساسية والثانوية، والكلية والجزئية والعامة والخاصة، قد نضجت وتجمعت ملامحها في ذهنية وعقلية الباحث، الأمر الذي يساعد الباحث في هيكلة وتخطيط عملية دراسة وبحث الموضوع.

لتوضيح مضمون ومقومات مرحلة التقسيم والتبويب، يستوجب الأمر التطرق أولا لمضمون ومعنى تقسيم وتبويب البحث، ثم بيان شروط وقواعد وتحقيق عملية التقسيم والتبويب ثم تحديد وتوضيح الأسس العلمية، والمنطقية والمنهجية للتقسيم والتبويب، وأخيرا بيان قوالب وأطر التقسيم والتبويب.

1-معنى ومضمون التقسيم والتبويب للبحث.

إن مضمون ومعنى تقسيم وتبويب موضوع البحث، يعني ويتضمن تحديد المشكلة أو الفكرة الأساسية والكلية لموضوع البحث تحديدا جامعا مانعا وواضحا، وإعطائها عنوانا رئيسيا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت وتقسيم وترتيب الفكرة او الموضوع الأساسي والرئيسي في مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية وخاصة، ثم تقسيم الموضوعات والأفكار الفرعية والجزئية والخاصة إلى موضوعات ومشكلات أقل فرعية وجزئية وخصوصية ... وهكذا، وذلك على أسس ومعايير منطقية وعملية منهجية دقيقة وواضحة، بحيث يشكل التقسيم والتبويب هيكلة وبناء البحث الكامل، ثم القيام بإعطائها عنوانين جزئية فرعية وخاصة في نطاق قوالب وصور منهجية معلومة (فصول ومباحث وفروع ومطالب، وأولا وثانيا ... و 1، 2، 3...) حسب قوالب وصور التقسيم المعتمدة من طرف الباحث.

2-شروط وقواعد التقسيم والتبويب.

هناك مجموعة من الشروط والقواعد والإرشادات تتبع وتحترم لإقامة وتحقيق خطة تقسيم وتبويب البحث بصورة سليمة وناجحة، ومن هذه الشروط والقواعد والإرشادات ما يلي:

-التعمق والشمول في قراءة وتأمل كافة جوانب واجزاء وفروع ونقاط الموضوع بصورة جيدة.

-ضرورة الاطلاع والاستفادة من خطط وتقسيمات الأبحاث العلمية الممتازة الناجمة في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

-الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية في التقسيم والتبويب المؤسس والمقبول لموضوع البحث.

-حتمية الأخذ في الحسبان الموضوعات والعناصر المستحدثة المتوقعة وغير المتوقعة والمتعلقة بموضوع البحث، لذا لابد من احترام مبدأ مرونة خطة وتقسيم البحث.

-يجب أن يكون التقسيم والتبويب تحليليا وحيا ودالا، وليس تجميعا لموضوعات وعناوين فارغة، فلابد أن يذكر التقسيم والتبويب في موضوعاته وعناوينه الأساسية والكلية والفرعية والجزئية والعامة والخاصة وفرضيات وافكار ذات دلالات وإيحاءات علمية.

-يجب تحاشي التكرار والتداخل والاختلاط بين مضامين ومحتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية والجزئية والعامة والخاصة أثناء تقسيم وتبويب البحث.

-ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية أفقيا وعموديا، كان يتساوى ويتوازن عدد ابواب الأقسام والاجزاء، وكذا عدد فصول الابواب، وعدد فروع الفصول، وعند مباحث الفروع، وعدد مطالب المباحث وهكذا.

3-اسس ومعايير التقسيم.

لقد سبقت الإشارة إلى الحقيقة العلمية والمنهجية المقررة لحتمية استناد عملية تقسيم وتبويب موضوع البحث العلمي إلى أسس ومعايير علمية ومنطقية ومنهجية سليمة ودقيقة وواضحة، حتى لا تكون خطة الموضوع وتقسيم وتبويب البحث العلمي عبارة عن قائمة من العناوين المكدسة والمختلطة لا تدل على أية دلالة ومعاني وفرضيات وعناصر الموضوع وأجزائه وفروعه وخصوصياته، الأمر الذي يعتم ويعقد عملية الدراسة والبحث، ويتوه الباحث في متهات عديدة ويضيع طاقته ووقته وإمكانيته المادية؟،؟ وتبعده عن الوصول إلى الحقيقة العلمية الصحيحة في نهاية الأمر.

فلكي يسير الباحث ويصل إلى النتائج العلمية والحقيقية العلمية لابد أن تؤسس الخطة وعملية تقسيم وتبويب الموضوع والبحث على أسس ومعايير واضحة وفاصلة للأجزاء والفروع والعناصر الأساسية –أفقيا–والفرعية والجزئية –عموديا– للموضوع محل البحث والدراسة.

فتقسيم وتبويب موضوع البحث العلمي يجب أن يقوم ويستند إلى أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية ومنهجية دقيقة وواضحة، ثم إعطاء كل فكرة أو موضوع أساسي أو ثانوي أصلي أو فرعي، عام أو خاص كلي او فرعي، عنوانا دالا عليه وموحيا لمحتواه، ثم صبه ووضعه في قالب وأطر، وقوالب التقسيم (قسم أو جزء أو يباب أو فصل أو مبحث أو مطلب أو أولا وثانيا، أو ب، ج أو 1 و2 ...).

4–أطر وقوالب التقسيم والتبويب.

المقصود باطر ب أطر وقوالب وصور التقسيم والتبويب –هنا– هو تحديد وتوزيع الأطر والقوالب المنهجية المعروفة للتقسيمات المختلفة التي تشملها خطة دراسة وبحث الموضوع، وهي الأجزاء والأقسام، والأبواب، والفصول، والفروع والمباحث، والمطالب، وأولا وثانيا، ...، في ميدان العلوم القانونية التي تتفرع وتتعقد ظواهرها وأفكارها، بالقياس إلى فروع العلوم الأخرى.

تتحكم في عملية تحديد نقطة البداية في اختيار الأطر والقوالب المنهجية المعروفة في عالم القانون –بصفة خاصة– من حيث هل يبدأ الباحث بالأجزاء، أو يبدأ بالأقسام، أو يبدأ بالأبواب، ثم يتسلل ويتدرج في بقية عقود أطر وقوالب التقسيم والتبويب، وهي المباحث، الفروع، والمطالب، وأولا وثانيا وأ، وب...، يتحكم في ذلك حجم وكمية ونوعية الدراسة والبحث، من حيث الضخامة والصغر، والطول والقصر، والاتساع والضيق، كما يتحكم في ذلك عند تقسيمات وعناصر وعناوين هيكل التقسيم والتبويب الذي توصل إليه الباحث أثناء عملية تفتيت وتقسيم موضوع البحث.

5–مشتملات خطة البحث.

تشمل خطة البحث عادة العناصر التالية: عنوان البحث، مقدمة، متن الموضوع، خاتمة، الملاحق والفهرس.

أ–عنوان البحث: هو أكثر تحديدا من الموضوع ودالا عليه، والأفضل اختيار عنوان مناسب ودال على الموضوع ويتسم بالوضوح والدقة.

ب–مقدمة البحث: تعتبر المقدمة عماد البحث، تكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث وإدراك قيمته العلمية، بالرغم من أنها توضع في بداية البحث إلا أن ذلك لا يعني أن تكتب في البداية، بل الأغلب أن تكون آخر ما يكتب تشمل المقدمة على عدة عناصر تتمثل فيما يلي:

–ماهية الموضوع: يقدم فيه الباحث تعريفا للموضوع وتحديد عناصره وجوهره و مضمونه

–أهمية الموضوع: يبين الباحث في هذا الجزء اهمية الموضوع النظرية والعلمية ويبرز الأسباب التي جعلته يتناول الموضوع بالدراسة.

–الإشكالية: هي المشكلة محل الدراسة، تعبر عما يريد الباحث معالجته في هذا الموضوع وتكون في طبيعة سؤال او مجموعة من الأسئلة تتم الإجابة عما يريد الباحث معالجته في هذا الموضوع وتكون في طبيعة سؤال أو مجموعة من الأسئلة تتم الإجابة عنها من خلال مضمون البحث وخاتمته.

–الصعوبات: يشير الباحث إلى أهم العراقيل والمشاكل التي اعترضت عملية إعداد البحث وغالبا ما تتلخص هذه الصعوبات في ندرة الوثائق العلمية.

–منهج الدراسة: لدراسة أي موضوع يتعين الباحث بمنهج أو مجموعة من المناهج تبعا لطبيعة الموضوع محل الدراسة.

–عرض الخطة: تختم المقدمة بالخطة كعنصر تتويجي لها وكمدخل لمعالجة الموضوع محل البحث وهي تقسيم للموضوع إلى أهم الأفكار والعناصر التي يتضمنها، وتوضع وفق تقسيم منهجي متدرج، فمثلا: القسم، الباب، الفصل، المبحث، ...، أي تبعا لطبيعة الموضوع وحجمه، وللخطة بعض الشروط التي يجب أن تتوافر عليها وهي:

–أن تكون الخطة متوازنة وتعتمد التقسيم الثنائي (بابين، فصلين، مبحثين)...، إلا أنه أحيانا قد يعتمد التقسيم الثلاثي (3 فصول، 3 أبواب، 3 مباحث)، وذلك تماشيا مع طبيعة الموضوع، كما يستحسن أن يكون هناك توازن فيما بين المباحث بالنسبة للفصل والمطالب بالنسبة للمباحث.

-تفصيل خطة البحث: وذلك بيان جميع النقاط الرئيسية والفرعية التي ستتم معالجتها وهذا التفصيل بين مدى تحكم الباحث في الموضوع وتمكين القارئ بمجرد قراءة الخطة من التعرف على موضوع البحث.

-أن تكون عناوين التقسيمات (أبواب، فصول، مباحث) ... جملا كاملة وواضحة ودالة على مضمونها، وأن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع.

-مراعاة عنصر التجديد والابتكار في الخطة، بحيث يتجنب الباحث تكرار الخطة، لأن ذلك يجعل البحث برمته مكررا ومقلدا (تحاشي تكرا العناوين الموجودة في الكتب العامة وإيجاد عناوين جديدة)

- التسلسل المنطقي لمفردات الخطة أي أن تكون مفردات الخطة مرتبة بشكل متسلسل من الأدنى إلى الأعلى ومن الأصغر إلى الأكبر، مثلا التعريف قبل التطرق للأركان.

-مرونة الخطة، فينبغي دائما أن تكون الخطة مرنة قابلة للتعديل، لهذا من الناذر أن يعتمد الباحث على خطة جادة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث يجب على الباحث أن يتجنب العناوين العائمة أو السائبة أو الشاردة، وهي العناوين التي ترتبط بخطة البحث.

-الملاءمة بين عنوان البحث وخطته، بحيث لا يدرج في الخطة أي عنصر خارج صلب الموضوع.

-وضوح الخطة وبساطتها فيجب أن يبتعد الباحث عن التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار وتضاربها.

-يجب أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع.

بعد الانتهاء من تقسيم الخطة تأتي مرحلة تدوين وتخزين المعلومات.

سادسا: مرحلة تدوين وتخزين المعلومات.

تتمحور مرحلة جمع وتخزين المعلومات حول عملية استنباط وانتقاء المعلومات والحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع البحث من شتى أنواع الوثائق والمصادر والمراجع المتصلة بالموضوع، وذلك وفقا لطرق وإجراءات تقنية ومنهجية دقيقة ومنظمة، تمهيدا لعملية كتابة وصياغة البحث وإخراجه النهائي.

لتوضيح مرحلة جمع وتخزين المعلومات، يجب بيان أساليب تخزين المعلومات، وبيان بعض القواعد والإرشادات لكيفية جمع المعلومات وحصرها وتسجيلها في وسائل خزن المعلومات وذلك على النحو التالي:

1-أساليب جمع وتخزين المعلومات: هناك أسلوبان أساسيان لجمع وتخزين المعلومات المحصلة من مرحلتي جمع الوثائق والقراءة والتفكير، وهما أسلوب البطاقات Les fiches ou les cartes وأسلوب الملفات، كما أن هناك أسلوب ثانوي وتكميلي دور استخدامه محدود جدا وهو أسلوب التصوير.

أ-أسلوب البطاقات: يعتمد أسلوب البطاقات في جمع وتخزين المعلومات على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم، قد تكون هذه البطاقات معدة مسبقا ويتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث بنفسه من ورق جيد ثم يقوم بتنظيمها عن طريق تصيغها وترتيبها طبقا لأجزاء وأقسام وعناوين الخطة تقسيم وتبويب موضوع البحث، ويشترط في البطاقات أن تكون متساوية الحجم، وتكون مجهزة للتسجيل والكتابة فيها على وجه واحد فقط ووضع مجموعات البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف أو صندوق خاص.

يجب أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات والأفكار والحقائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، وبلد ودار الإصدار والنشر، ورقم الطبعة وتاريخها ورقم الصفحة أو الصفحات.

يتصف أسلوب البطاقات بالدقة والعقيدية والصعوبة في استعماله، بالقياس إلى اسلوب الملفات، ولكن عملية المفاضلة في اختيار أي الأسلوبين الذي يجب اعتماده ترجع إلى اعتبارات وعوامل نفسية لدى الباحث.

ب-أسلوب الملفات: أسلوب الملفات يتكون من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، فيقوم الباحث يتقسم الملف أو الملفات وفقا لإجراء وأقسام خطة تقسيم وتبويب الموضوع المعتمدة (أقسام وأبواب وفصول وفروع ومباحث ومطالب وأولا وثانيا، ...، مع ترك فرغات لا احتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة أو احتلالات التغيير والتعديل.

ويمتاز أسلوب الملفات بعدة مزايا بالقياس إلى أسلوب البطاقات اهمها:

-ميزة السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز

-ميزة ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للفقد

-ميزة المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات

-ميزة سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعة وتخزينه من المعلومات والحقائق والأفكار.

هذا هما الاسلوبان الأساسيان لجمع وتخزين المعلومات من الوثائق والمصادر والمراجع، ويوجد إلى جانبها أسلوب التصوير كأسلوب استثنائي جدا، حيث ينحصر استعماله في الوثائق التي تحتوي على معلومات قيمة وهامة، ولكنها مكتوبة بصورة مختصرة ومركزة جدا.

Õ بعض القواعدوالإرشادات حول كيفية جمع المعلومات وتسجيلها:

نظرا إلى صعوبة مرحلة جمع المعلومات وتخزينها، يجب على الباحث أن يتسلح ويتزود بمجموعات المبادئ والإرشادات والتوجيهات التي تساعد في جمع أكبر وأنسب كمية من المعلومات حول موضوع البحث بطريقة منظمة وواضحة، ومن هذه القواعد والإرشادات والتوجيهات:

-حتمية الدقة والتعمق في فهم أراء ومحتويات الوثائق والفقهاء، والحرص واليقظة في التقاط وتسجيل الآراء والأفكار والحقائق في البطاقات أو الملفات مسنودة ومدعمة بالحجج الكافية.

-يجب أن ينتقى الباحث بعناية ودقة ويقظة ما هو هام وجوهري ومرتبط بموضوع البحث من المعلومات والحقائق والأفكار فقط، ويترك ما يعتبر حشوا وتزيدا.

-يجب احترام قواعد ومنطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وخزن المعلومات.

-احترام قاعدة الترابط والتسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.

هذه هي مرحلة جمع وخزن المعلومات استعدادا لمرحلة صياغة وتحرير البحث بأسلوب علمي ومنهجي كامل.

المحور الثالث: إنجاز البحث العلمي (قواعد تحرير البحث العلمي).

تعتبر مرحلة كتابة البحث العلمي وتوثيقه آخر مراحل إعداده، فمن خلالها يصل البحث إلى صورته النهائية، بهيئة متكاملة ومتماسكة بين مختلف جوانبه، ويعكس مدى قدرة الباحث في تخزين المعلومات وتنظيمها، وكذا طريقته في التحليل والتفسير والتعبير والمناقشة.

أولا: أهداف كتابة البحث العلمي: سيتم التطرق هنا إلى أهم الأهداف المرجوة من كتابة البحث العلمي، ثم إلى أهم المقومات والدعائم التي تقوم عليها عملية كتابة البحث العلمي.

1-اهداف كتابة البحث العلمي: يمكن إيجاز أهم اهداف كتابة البحث العلمي في النقاط التالية:

-إعلان وإعلام نتائج البحث: إن الهدف الأساسي والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة عملية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث العلمي وإنجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث، وذلك عن طريق تمكين الغير من الاطلاع على مختلف الأفكار التي توصل إليها عبر مختلف مراحل إعداد بحثه.

-عرض وإعلان أفكار الباحث وأراءه: مدعمه بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، للآراء شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

-اكتشاف النظريات والقوانين العلمية: وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها بهدف استخراج نظريات جديدة وقوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها.

2-مقومات البحث العلمي: البحث العلمي العديد من المقومات التي تجعله فريد، وناجحا، ومميزا، ومن أبرز مقومات البحث العلمي ما يلي:

أ–تحديد منهج البحث: لعب منهجية الدراسة دورا كبيرا في البحث العلمي، لذلك يجب على الباحث أن يكون حريصا على اختيار منهجية خاصة ببحثه بدقة كبيرة، وقد يقع عدد من الباحثين في مشكلة الاختيار الخاطئ لمنهجية البحث العلمي، وذلك نظرا لتعدد المناهج وتنوعها، فهناك المنهج الوصفي، المنهج الاستدلالي، المنهج المقارن، والمنهج التاريخي، والمنهج الاجتماعي وغيرها من مناهج البحث المختلفة وتعرف منهجية البحث بأنها عدد من الخطوات التي يقوم بها الباحث بدءا من ملاحظة الظاهرة، وتحديد المشكلة، والقيام بالتجارب، إلى وضع الفروض حول الحقائق التي يبحث عنها الباحث في مجال الدراسة، وصولا إلى النتائج النهائية المرجوة.

ب–الأسلوب في كتابة البحث العلمي: بعد المرحلة الطويلة التي يقطعها الباحث في جمع المعلومات وتدوينها وقبل أن يبدأ في كتابة البحث فإنه يجب عليه إتباع القواعد التالية:

–الالتزام بقواعد اللغة من حيث علامات الترقيم والضبط

–الالتزام بسلامة قواعد اللغة والإملاء

–من حيث الأسلوب يجب على الباحث أن يستخدم المفردات والعبارات البسيطة والابتعاد عن الألفاظ غير المألوفة والتكرار والإسهاب.

–الالتزام بأخلاقيات البحث بأن يتواضع ولا يجوز له الحديث عن نفسه او تمجيد بحثه، كما يجب عليه الابتعاد عن استخدام ضمير المتكلم وعليه أن يركز على إبراز جوانب الموضوع.

–اختيار مصطلحات وأفكار متعلقة بالتخصص.

ج–احترام قواعد الاقتباس: يعتبر الاقتباس في البحث العلمي أحد الأعمدة الرئيسية التي تعتمد عليها خطة البحث، وهو من أقدم طرق جمع المادة العلمية المتعارف عليها، والهدف من ذلك هو تدعيم البحث وتقوية المحتوى، وتلك العملية ليست من الأمور السهلة، وتتضمن العديد من القواعد في التطبيق، وفي مقدمتها الإشارة الواضحة إلى المصدر المقتبس منه، وشرح المعنى الصحيح الذي أوضحه مؤلف المصدر، وليس من حق الباحث العلمي أن يشوه الفكرة أو المعنى الأصلي، وسوف نستعرض في شروط الاقتباس، أنواع الاقتباس.

ج–1–شروط الاقتباس: يوجد العديد من شروط وضوابط الاقتباس في البحث العلمي التي يجب أن يضعها الباحث العلمي في عين الاعتبار، وسوف نوضحها كما يلي:

المعنى الأصلي، سواء تم نقله بشكل نصي مباشر أو غير مباشر، مع الإشارة إلى كاتب أو مؤلف المصدر، سواء في مضمون البحث أو في القائمة النهائية للمراجع.

–مع تعدد وسائل الاقتباس في البحث العلمي يجب على الباحث أن يكون مختصرا على مكان، حيث إن الاقتباسات المؤولة قد تشوبها الأخطاء، وخاصة في حالة إعادة صياغتها، وقد يؤدي ذلك إلى تغير المعنى، وبالتالي يحدث تشتت القارئ.

–يجب أن يهتم الباحث العلمي باقتباس الضروريات فقط، نظرا لأن هناك بعض الأجزاء في الكتب أو المصادر قد لا تعنى الباحث في مجال تخصصه.

–ينبغي على الباحث أن يقدم أسباب قيامه بالاقتباس في البحث العلمي من المصادر الأصلية عن طريق التعقيب على ما يتم نقله من تعريفات أو أفكار أو آراء، وما غير ذلك، وإلا فما فائدة البحث العلمي الجديد؟ وفي حالة تعقيب الباحث بالإيجاب على ما هو منقول فسوف يصبح مطالبا بالدفاع عن تلك الآراء أو الأفكار عند السؤال في ذلك من قبل المناقشين للرسالة أو لحظة البحث العلمي.

ج–2–أنواع الاقتباس: قد يكون الاقتباس اقتباسا حرفيا، أي أخذ الكتابة كما وردت كلمة بكلمة، وقد يكون اقتباسا غير مباشر (غير حرفي)، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون الاقتباس للفكرة وليس للكلمات نفسه، وعلى هذا الأساس يقسم الاقتباس إلى نوعين هما:

–الاقتباس بصورة مباشرة: (الاقتباس الحرفي)

هذا النوع من الاقتباس في البحث العلمي على النقل الحرفي، بهدف توفير المعلومات والبيانات، ومن المعروف أن هناك الكثير منا لمؤلفين السابقين الذين لديهم حججهم القوية في كتاباتهم، وهم مصدر ثقة للجميع، ويتم الاقتباس بصورة مباشرة عن طريق نقل النص دون تغيير، وفي حالة رغبة الباحث العلمي في ذلك، فإنه يقوم بالنقل، ويضع الكلام المنقول بين قوسين " "، وبعد ذلك يقوم بوضع رقم اعلى النص، ويشير إلى المؤلف في الحواشي السفلة، من خلال وضع نفس الرقم، وهكذا بالنسبة لباقي النصوص المقتبسة.

– الاقتباس بصورة غير مباشرة :(الاقتباس التلخيصي)

الاقتباس في البحث العلمي بصورة غير مباشرة يتم من خلال إعادة صياغة الجمل على ن تحمل المعنى نفسه ، و يطلق على تلك الطريقة تلخيص الفكرة ، و يجب أن تمثل المصدر بشكل دقيق و بعيدا عن التشويه في المعنى ، و يجب أن تتم محاكاة الجمل على غرار البنية الاصلية في الكتاب أو المصدر الذي تم اشتقاق الكلمات منه، بعد نهاية الفكرة أو الجملة ، و يتم تضمين اسم المؤلف في الهوامش السفلية.

د–ظهور شخصية الباحث: من اهم مقومات كتابة البحث العلمي، بروز شخصية الباحث وذلك من خلال إبداء آرائه الشخصية وعدم الاعتماد الكلي على اراء غيره من الباحثين، وهذا يتضح من خلال تعليقاته وتحليلاته وانتقاداته، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

ثالثا: قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش:

من مقتضيات الأمانة العلمية أن يوثق الباحث المعلومات والبيانات التي يأخذها من الغير، وذلك عن طريق التوثيق بالهامش وبقائمة المراجع.

أ–طرق التوثيق بالهامش: يستخدم الهامش للإشارة إلى المراجع والمصادر التي أخذ عنها الباحث، كما أنه يستخدم في معالجة بعض المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث وليس لها مكان في المتن، مثال ذلك الإشارة إلى نص قانون او شرح مصطلح معين أو التعريف بمسألة ورد ذكرها في المتن.

هنالك عدة طرق يستخدمها الباحثين في تنظيم هوامش البحث منها:

أ–الإشارة إلى الهامش وفقا لترتيب مسلسل مستقل في كل صفحة على حدة: وهذه من اكثر الطرق شيوعا وتطبيقا في الواقع، حيث يستقل ترقيم كل صفحة من صفحات البحث بأرقام خاصة بها، فإذا وانتهت يبدأ الباحث في الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى.

ب–الإشارة إلى الهامش وفقا لترقيم تتابعي جزئي: حيث يقوم الباحث وفق لهذه الطريقة بترقيم الهوامش لكل فصل أو باب على حدة، حيث يبدأ الترقيم من الهامش الاول في أول صفحة في الفصل أو الباب إلى نهاية الفصل أو الباب، ويتم بعد ذلك إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها، أو يتم تجميع الهوامش ووصفها في نهاية الفصل أو الباب.

ج–الإشارة إلى الهوامش وفقا لترقيم تتابعي كلي: حيث يقوم الباحث بترقيم الهوامش بكل تتابعي منذ بداية البحث حتى نهايته، ويتم وضع الهوامش إما أسفل كل صفحة، أو تجميعها جميعا ووضعها في نهاية البحث.

2–قواعد توثيق الهامش: يوضع الهامش كما بينا أسفل الصفحة، ويفصل بينه وبين السن في البحث خط أفقي يمتد حتى ثلث الصفحة تقريبا ويشار إليه وفقا للقواعد التالية:

أ–الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المؤلفات والكتب العامة: الباحث البارع هو الذي يقدم للقارئ جميع المعلومات الكاملة عن الكتاب الذي يستعمله، بحيث يستطيع أي إنسان آخر أن يستعين بالكتاب المشار إليه ويتوسع في الموضوع، إذا كان ذلك يدخل في إطار اهتماماته، قد يذكر الكتاب في الهامش لأول مرة وقد يذكر أكثر من مرة وذلك كما يلي:

–الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد للمرة الأولى:

–لقب المؤلف ثم اسمه، أما إذا كان اسم المؤلف ثلاثي فيجب كتابته بنفس الصيغة التي ورد فيها دون أي تغيير فيه.

–عنوان الكتاب، أما غذا كان للكتاب عنوانين أي عنوان أساسي وعنوان فرعي ففي هذه الحالة نكتب العنوان الأساسي (الرئيسي) ثم نضع نقطتين، بعد ذلك نفتح القوس ونكتب العنوان الفرعي وفي نهايته نغلق القوس.

–الجزء: هناك بعض الكتب تكون بأجراء، ففي هذه الحالة يجب الإشارة إلى الجزء بعد العنوان مباشرة، وإذا كان هذا الجزء يحتوي على عنوان، يجب الإشارة إلى هذا العنوان والمثال على

ذلك: بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الثاني: الواقعة القانونية،...

بعد الجزء إن وجد، ويكون بين قوسين، مثل: إسعاد محند، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول: قواعد التنازع، ترجمة (فائق أنجق)، ....

–الطبعة: تأتي الطبعة بعد عنوان الكتاب أو بعد الجزء والترجمة إن وجدوا، حيث يجب الإشارة إلى رقم الطبعة إذا طبع الكتاب للمرة الثانية فأكثر، وإذا لم نجد رقم الطبعة، فهذا يعني بصفة غير مباشر أنها الطبعة الاولى للكتاب، ولا داعي للإشارة في الهامش إن ليس هناك رقما للطبعة.

–دار النشر: يأتي دار النشر بعد الطبعة إن وجدت، فالإشارة إليها إلزامي، وفي حالة عدم جودها، يجب الإشارة إلى ذلك بهذه الكيفية (دون دار نشر).

–مكان النشر: يأتي دائما بعد دار النشر، وفي حالة عدم وجوده يجب الإشارة إلى ذلك (دون مكان نشر).

–سنة النشر: تأتي بعد مكان النشر، وفي حالة عدم وجودها، يجب الإشارة إلى ذلك (دون سنة نشر).

الصفحة: آخر ما يشار إليه هو ذكر رقم الصفحة

تجدر الإشارة في الأخير إلى ان الفصل بين هذه البيانات يكون بالفواصل، وليس بالضرورة أن تحتوي كل الكتب على البيانات السالفة الذكر، كالجزء والترجمة مثلا، ففي حالة تخلف إحدى هذه البيانات ننتقل مباشرة إلى البيانات الموالية بكيفية متسلسلة على النحو الذي تم سابقا.

أمثلة توضيحية:

1–أسامة أحمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص8.

2–أسامة عبد الله قائد، الحماية الجزائرية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات، دراسة مقارنة، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص20.

الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين متتاليتين: إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر، يعني أنه ورد في الهامش لمرتين متتاليتين، يستغنى في هذه الحالة عن ذكر اسم ولقب المؤلف ونكتفي بعبارة "المرجع نفسه"، ثم فاصلة ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها.

امثلة توضيحية.

المثال الأول:

1-خلوي نصيرة، التجارة الإلكترونية في الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، 2018، ص42.

2-المرجع نفسه، ص 50.

المثال الثاني:

1-Vialard Antoine, Droit Civil Algérien (La responsabilité civile délictuelle) ; O.P.U., Alger, 1980, P 12.

2-Ibid, P19.

الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين غير متتاليتين:

يجب أن نميز هنا بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف، فهنا يشترط ذكر لقب واسم المؤلف يتبع بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم رقم الصفحة.

أما إذا كان للمؤلف مرجع آخر تم الاعتماد عليه، فهنا لابد من تحديد عنوان الكتاب المستعمل.

أمثلة توضيحية:

المثال الأول:

1-سعيد بويزري، قانون الأحوال الشخصية، ط3، دار هومة، الجزائر، 2007، ص35.

2-السعيد كامل، شرح قانون العقوبات الأردني، الجرائم الواقعة على الأموال، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 1993،ص87.

3-سعيد بويزي، مرجع سابق، ص 45.

المثال الثاني:

1-آمال عبد الرحيم عثمان، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، مصر، 1974، ص115.

2- السعيد كامل، شرح قانون العقوبات الأردني، الجرائم الواقعة على الأموال، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 1993،ص87.

3-آمال عبد الرحيم، قانون العقوبات، مرجع سابق، ص120.

في حالة كون المرجع باللغة الفرنسية، نكتب ما يلي:

1-Ferry Claude, la validité des contrats en droit international privé, L.G.D.J. Paris, 1989, P25.

2-Terki Noureddine, l'arbitrage commercial international en Algérie, O.P.U., 1999, P 90.

3-Ferry Claude, Op, Cit, P32.

هذا المثال يتعلق باستعمال كتاب واحد لنفس المؤلف باللغة الفرنسية، أما إذا كان للكتاب أكثر من مرجع في الهوامش، في هذه الحالة لابد من ذكر لقب واسم الكتاب ثم عنوان الكتاب ثم نكتب، Op Cit ، ثم الصفحة.

ب-الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المقالات:

يتم التميز هنا بين ذكر البيانات التالية في الهامش، وذلك مع مراعاة التسلسل الآتي:

-لقب واسم صاحب المقال

-عنوان المقال بين مزدوجين

-اسم المجلة مسطر تحته بالخط العريض

-رقم عدد المجلة

-اسم الهيئة التي تصدر المجلة

-بلد النشر

-سنة النشر

أما في حالة ذكر المقال لأكثر من مرة فإنه:

-إذا ذكر المقال لمرتين متتاليتين نكتب: المرجع نفسه، رقم الصفحة.

-غذا ذكر المقال أكثر من مرة بصورة غير متتالية نكتب: لقب وأسم صاحب المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة.

مثال توضيحية:

1-زهيرة كيسي، "النظام القانوني لجهات التوثيق الإلكتروني"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر، 2012، ص227.

ج-الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المذكرات والرسائل الجامعية:

في حالة استعمال المذكرات والرسائل الجامعية في الهامش لأول مرة، نكتب:

-لقب واسم الباحث

-عنوان البحث

-تحديد طبيعة البحث (ماجستير، ماستر، دكتوراه)

-اسم الكلية والجامعة

-سنة المناقشة

-رقم الصفحة

مثال توضيحي:

خلوي نصيرة، الحماية القانونية للمستهلك عبر الأنترنت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص94.

وفي حالة تكرار استعمال المذكرات والرسائل الجامعية، نتبع نفس القواعد المبنية سابقا.

د–الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من النصوص القانونية:

نتبع بهذا الشأن الخطوات التالية:

–تحديد رقم القانون

–تحديد تاريخ القانون

–بيان مضمون القانون

–الجريدة الرسمية والعدد والتاريخ الذي صدرت فيه

أمثلة توضيحية:

الدستور: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 – 438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7، الصادر في 08 ديسمبر 1996، معدل ومتمم.

الاتفاقيات الدولية: الاتفاق المبرم بين الجزائر والمملكة الإسبانية، المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع في مدريد، بتاريخ 4 ديسمبر 1994، والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95–88 المؤرخ في 25 مارس 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، الصادر في 26 أفريل 1995.

النصوص التشريعية.

1–الأمر رقم 03–04،المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 43، الصادر في 25 جويلية 2003.

2–القانون رقم 04–02، المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 41، الصادر في 25 يونيو 2004.

النصوص التنفيذية:

1 -المرسوم التنفيذي رقم 94-90، المؤرخ في 10 أفريل 1994، المتعلق بمراقبة جودة المواد المعدة للتصدير ومطابقتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 22، الصادر في 15 أفريل 1994.

2-القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2002/02/14، يحدد قائمة المواد المضافة المرخص بها في المواد الغذائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 31، الصادرة في 19 فيفري 2002.

هـــ -الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من الأحكام والقرارات القضائية:

لتهميش الأحكام القضائية (الاجتهادات القضائية)، نتبع الخطوات التالية:

-اسم ودرجة المحكمة أو الجهة التي أصدرت الحكم أو القرار

-رقم الملف أو القضية

-تاريخ صدور الحكم او القرار

-المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار.

***أمثلة توضيحية:**

1-المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 28676 مؤرخ في 2002/08/23، قضية (ز.م. ضد شركة الخطوط الجوية الجزائري)، المجلة القضائية، العدد الأول، 2004، ص257.

3-م جلس الدولة، قرار رقم 1325 مؤرخ في 1999/0902، قضية يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة إدارة، عدد 01، لسنة 1999، ص85.

و-الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المطبوعات: يتم تهميش البيانات وفق الترتيب الآتي:

-الاسم الكامل للأستاذ المحاضر

-عنوان المحاضرة

-اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي

-تحديد نوع التخصص

-اسم الكلية او المعهد والجامعة

-رقم الصفحة أو الصفحات

مثال توضيحي:

-سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مقياس إعداد البحث العلمي، موجهة لطلبة السنة الثالثة حقوق، تخصص القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017، ص20.

-الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من دراسات غير منشورة: في بعض الأحيان يقتضي البحث أن يستعين الباحث ببعض المطبوعات التي وزعت على الطلبة من قبل الأساتذة، ففي هذه الحالة يكتب الهامش كالتالي:

-لقب واسم الكاتب

-عنوان الموضوع بين حاضنتين

-نضع بين قوسين مطبوعة غير منشورة

-اسم الجامعة والمعهد أو الكلية

-السنة

-الصفحة أو الصفحات

*مثال توضيحي: زوايمية رشيد، "المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي بين التبعية، والاستقلالية" (مطبوعة غير منشورة(، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة تيزي وزو، 1989/1988، ص، 91.

ح-الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المقابلات الشخصية: في هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يتبع الخطوات التالية في كتابة الهامش:

-الإشارة في اول السطر إلى كلمة "مقابلة مع ..." اسم ولقب الشخص الذي جرت المقابلة معه.

-وظيفة الشخص ومنصبه

-الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة

-تحديد زمان و توقيت المقابلة.

مثال توضيحي:

-مقابلة مع الإمام سعيد لطفي، إمام بمسجد السنة، دائرة ذراع الميزان، تيزي وزو، 15 جانفي 2002، على الساعة 15:00 .

ط-الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من الوثائق الإلكترونية: يتم تهميش الوثائق الإلكترونية كما يلي:

-الاسم الكامل للمؤلف

-عنوان الموضوع

-تاريخ النشر

-تاريخ وساعة الاطلاع على المعلومة

-العنوان الإلكتروني، الذي يكون دائما مسطرا

مثال توضيحي: يونس عرب، خدمة التأكيد إصغاء الثقة في موقع العميل، تم الاطلاع عليه في 2018/02/25، على الساعة 14:00 ، في الموقع التالي:

Protection http://www.scribd.com/doc/10903709/-privacy-data

ثالثا: طرق توثيق المراجع (قائمة المراجع): يتم تقسيم قائمة المراجع إلى قسمين، حيث يتناول القسم الأول قائمة المراجع باللغة العربية والقسم الثاني قائمة المراجع باللغة الأجنبية، وتصنف المراجع وفق الترتيب التالي:

1-الكتب

2-الرسائل والمذكرات الجامعية

3-المقالات

4-النصوص القانونية

5-الوثائق

6-المراجع الإلكترونية

وفي كل حالة نراعي التسلسل التاريخي لصدور النصوص القانونية، وعليه فإن النصوص القانونية ترتب بالشكل التالي:

1-الدستور

2-الإتفاقيات

3-النصوص التشريعية:

-القوانين العضوية

-القوانين (القانون العادي)

4-النصوص التنظيمية:

-المراسيم الرئاسية

-المراسيم التنفيذية

-القرارات الوزارية والقرارات الوزارية المشتركة

-الأنظمة

فيما يتعلق بالمراجع باللغة الفرنسية، يراعي نفس الترتيب المذكور ويكون كما يلي:

1-Ouvrages

2-Théses et mémoires

3-Articles

4-Textes Juridiques

5-Documents

6-Références Internet

بعد تقسيم قائمة المراجع، يتم ترتيب المراجع المستعملة فيما بينها وذلك بإتباع إحدى الطرق التالي:

يكون هذا الترتيب بطريقة تسلسلية من أقدم مرجع إلى أحدث مرجع؛

يتمثل عيب هذه الطريقة في كون بعض المراجع لا تحتوي على سنة النشر، أو أن بعض المراجع لها نفس سنة النشر، وبالتالي يصعب ترتيبها.

2-الترتيب على أساس القيمة العلمية: يتم هذا بالبدء من المراجع التي لها قيمة علمية أكبر إلى المراجع التي لها قيمة علمية أقل.

3-الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية (الترتيب الألف بائي): يكون ذلك بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف، وإذا كانت ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف، فإنه ينظر غلى الحرف الثاني فالثالث، وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع، وهذا التصنيف يشمل كل المصادر والمراجع سواء اكانت كتبا أو مقالات أو غيرها، باللغة العربية كانت أو الفرنسية، وينصح باستعمال هذه الطريقة، وهي الأكثر إتباعا في إعداد قائمة المراجع.

رابعا: الإخراج النهائي للبحث: يكون التنظيم النهائي للبحث وفقا للآتي:

1-صفحة العنوان: حيث يجب أن يعبر العنوان عن مضمون البحث، كما تشمل هذه الصفحة اسم الباحث والدرجة العلمية المتقدم إليها، واسم الكلية، والجامعة التي سوف تمنح الدرجة العلمية وكذلك بالنسبة للرسائل الجامعية لجنة مناقشة الرسالة.

2-صفحة الشكر والتقدير: عادة ما يذكر الباحث الأشخاص الذين مدوا له يد العون والمساعدة أثناء رحلة البحث، ويجب أن يكون ذلك ضمن حدود معقولة غير مبالغ فيها.

3-الإهداء: ويكون لبعض الأشخاص تقديرا لهم واعتزازا بدورهم في حياة الباحث كالوالدين أو الأبناء أو الزوجة وغيرهم.

4-محتوى البحث: وتتمثل في صفحات البحث سواء المتمثلة بالمتن او الهوامش

5-الملاحق : قد يرى الباحث أن يلحق ببحثه مجموعة من الملاحق التي تتضمن نصوصا وبيانات ذات صلة وثيقة بحثية، مثال ذلك نصوص الاتفاقيات الدولية، أو وثائق أجنبي.

يعتبر الملحق جزء أساسي من أجزاء البحث العلمي إذ تتضمن الوثائق الرسمية أو القانونية التي مد الباحث على مادتها في إعداد موضوعه ، وبالتالي فهي تعد ذات أهمية كبيرة في تدعيم الحقائق المتوصل إليها من قبل الباحث إذ أنها تكتسي قيمة علمية عالية.

هذا وقد يستعين الباحث بالملاحق في حالة ما إذا كان يريد أن يتبع بحثه ببيانات ومعلومات هامة لا يتسع المقام لإدراجها في المتن، كما أن موضوع الملحق يختلف بحسب طبيعة الموضوع ومن بحث لآخر.

6 الخاتمة : تعتبر الخاتمة حصيلة الدراسة لاشتمالها على عرض موجز لكافة المراحل والأعمال التي قام بها الباحث خلال معالجته للموضوع إذ أنها تحتوي على العناصر التالية:

ـ عرض للنتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته.

ـ الإجابة على التساؤلات والفرضيات التي طرحها الباحث في البداية.

ـ عرض مختصر للآراء المختلفة المرتبطة بالموضوع.

ـ توضيح الجديد الذي خرج به الباحث من خلال دراسته.

ـ إبراز التوصيات والمقترحات التي أن تضيف وتقدم تغييرا للأفضل في مجال القضية المطروحة للدراسة في البحث مع التأكيد على ضرورة ألا تأتي الخاتمة بجديد لم يتم التوصل إليه خلال دراسة الموضوع وأثناء ما تم التوصل إليه من نتائج علمية نهائية.

وعليه فالخاتمة عبارة عن نتائج ، آراء ومقترحات وتوصيات باجتماعها تكون الصورة متكاملة لدى الباحث والقارئ على حد السواء .

7 قائمة المصادر والمراجع: تعد جزء حيوي وهام في البحث العلمي ، إذ أنها مؤشر ضروري وهام لتقييم مجهود الباحث من خلال استعراضه للمصادر والمراجع والوثائق العلمية المختلفة التي اعتمدها في الدراسة . وعن طريقة ترتيب المصادر والمراجع فقد تعتمد عدة معايير في التصنيف

كطريقة الترتيب على أساس القيمة العلمية للمصدر ومدى أهمية المعلومات الواردة فيها، لكنه يبقى معيار نسبي يختلف من باحث لآخر، كما قد يتم اعتماد معيار الترتيب على أساس وف الأبجدية أو الهجائية التي يبتدئ بها اسم المؤلف، كما يعتمد معيار آخر في ترتيب المصادر والمراجع وهو معيار يستند إلى موضوع المادة العلمية من حيث تقسيم الكتب على حدا، والمقالات على حدا والمذكرات والرسائل على حدا وهكذا بالنسبة للنصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية.

8 **فهرس المحتويات:** أو كما يسمى بفهرس الموضوعات يعد بمثابة الدليل والمرشد في البحث إذ من خلاله يتم توضيح مختلف العناوين الرئيسية والفرعية التي اعتمدها الباحث في معالجة موضوعه ، وفق تقسيمات خطة البحث ، وعليه فهو يحتوي على العناوين والتقسيمات الأساسية والفرعية وأرقام الصفحات المرتبطة بها.

* **علامات الوقف** : **تسمى** علامات الترقيم أيضا هذه العلامات يراعي الباحث استخدامها في بحثه تفيد في فهم المعنى و مقصود الباحث حتى لا يقع القارئ في الالتباس.

1 . النقطة (.) : توضع في الوقف على جملة مكتملة المعنى، وتبدأ بفكرة جديدة .

2 .الفاصلة (،): تربط بين جملتين تتضمنان معنى واحدا أو بين جملتين معطوفتين.

3.الفاصلة المنقوطة(؛):توضع بعد الجملة للتوضيح.

4. النقطتان (:) الشارحة أو الموضحة: توضع النقطتين فوق بعض بعد كلمة مثال، أو بعد كلمة منها، أو بعد كلمة التالي، أو بعد كلمة القول.

5.النقاط الثلاث في نفس السطر(...): علامة الحذف يعني أن هناك كلاما محذوفا.

6. علامة الاستفهام (؟): توضع بعد السؤال.

7. عالمة التعجب (!): توضع عند التعجب.

8. المطة التي في الوسط (-): توضع بعد الأعداد، أو للفصل بين الأفكار أو الأنواع.

9. القوسان المزدوجان / الشولتان (" "): تستخدم لوضع الكلام الذي تم نقله حرفيا، أي أخذت معلومات من مؤلف بنصه كما هو (اقباس حرفي).

10.القوسان العاديان الصغيران ( ): تستخدم لذكر عبارة التبيين و التفسير أو للمدح أوالشكر و تستخدم أيضا إذا كان هناك أرقام أو ترقيم لشيء معين سواء كانت الأرقام بالترقيم أو بالكتابة.

11.القوسان الكبيران [ ] : القوس المحدد بالزوايا يستخدم غالبا إذا تريد أن تضع زيادات لم ترد في الاقتباس .

القسم الثاني: تقنيات قانونية مختلفة.

المحور الأول: تقنيات تحليل النصوص القانونية و التعليق على القرارات و الأحكام القضائية

أولا: منهجية التحليل والتعليق على نص قانوني: وتتم من خلال إتباع الباحث للخطوات التالية:

1-**المرحلة التحضيرية**: مرحلة التعرف على النص من خلال:

أ- التحليل الشكلي: ويتم فيه معالجة مايلي:

-**تحديد موقع النص وظروفه وملابساته**.(من خلال تحديد نوعية النص من حيث هل هو قانون ، مرسوم، أمر، قرار...)، بيان رقم النص والمتضمن السنة التي صدر فيها النص ، و الترتيب الزمني للنص المشار إليه في صنفه.

-**البناء المطبعي للنص** : من خلال(تحديد بنية النص من حيث أن النص يندرج تحت فصول وأبواب وأقسام والمادة مقسمة في شكل فقرات وكل فقرة تعالج فكرة معينة لذا وجب توضيح عدد فقرات النص ، وبيان من أين تبدأ وتنتهي كل فقرة).

- **البناء اللغوي والنحوي للنص**(النحو واللغة) ، وكذلك باستخراج المصطلحات القانونية التي لها أهمية خاصة في معالجة النص وفهمه مع الإشارة إن وجدت أخطاء مادية في النص أو تعارض .إضافة إلى تحديد طبيعة القاعدة القانونية فيما إذا كانت آمرة أو مكملة . الإشارة إلى كتابة النص بالعربية وما يقابله باللغة الفرنسية ، مع ذكر إذا كانت الترجمة ركيكة أو صحيحة. مع توضيح المصطلحات المفاهيم الأساسية والبحث إن كان فيه غموض أو تعارض بين مصطلحين أو نقص في المعنى وهكذا.

– **التحليل المنطقي للنص:** ويشمل تحديد البناء الموضوعي للنص من خلال الوقوف الأسلوب المعتمد في صياغة النص .

– **التحليل الموضوعي: تحليل مضمون النص: من خلال:**

–تلخيص النص جملة جملة.

–استخراج الأفكار الرئيسية وشرحها وتقييمها.

–تحديد المعنى الإجمالي للنص: (الفكرة العامة والشاملة).

–طرح الإشكالية والتي تعتبر المحرك الأساسي للموضوع الذي يعالجه النص.

2– المرحلة التحريرية: ويتم من خلالها:

– **توضيح خطة الموضوع** (باعتبارها الهيكل الذي تبنى عليه الدراسة ، هذا مع مراعاة جميع شروط إعداد خطة البحث العلمي– راجع ضوابط وشروط صياغة خطة البحث).

– **المناقشة:** وتتم بتحرير ما جاء في الخطة بداية بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع وصولا إلى الخاتمة.

أ– المقدمة: يعرض فيها الباحث المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة موجزة ، مع ذكر الإطار العام للنص القانوني وطبيعته ومصدره وتاريخ صدوره والإشكالية التي يثيرها النص، مع المرور على التقسيم المعتمد للإجابة على الإشكالية.

ب–صلب الموضوع : بعد استعراض الخطة يقوم الباحث بدراسة الموضوع بالتعليق على مختلف الجوانب التي يعالجها النص، مع ضرورة الإلمام بالجانب النظري ، وكل المعلومات اللازمة لمناقشة النص وشرح ما تناوله النص من أفكار وانتقادها وتبرير ما تم انتقاده في النص .

3- **الخاتمة:** ويتم من خلالها عرض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بعد عملية تحليله وتعليقه على النص القانوني ، كما يمكن للباحث أن يستعرض مقترحاته بشأن تعديل النص وتقديم البدائل أو اقتراح إعادة المراجعة والصياغة.

ثانيا: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

يعتبر التعليق على الأحكام والقرارات القضائية نوع من الدراسة التطبيقية في مجال القانون ، أين يقوم الباحث من خلال هذه العملية بالجمع بين معارفه النظرية ومكتسباته المنهجية في مجال التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

فالتعليق على حكم أو قرار قضائي هو عملية مناقشة وتحليل تطبيقي لمسألة قانونية يعالجها، على اعتبار أن ما يعرض أمام القضاء يتناول قضايا قانونية بالمناقشة ليتم حلها في شكل أحكام أو قرارات قضائية.

وعليه فالباحث عندما يريد التعليق على حكم أو قرار قضائي ، ليست مهمته إيجاد حل للمشكل القانوني ، على اعتبار أنه قد بث فيه من قبل الجهة القضية المصدرة للحكم أو القرار وإنما عليه فهم وتحليل توجه القضاء في مجال معالجته للقضية المطروحة .

لكن تبقى مسألة التعليق على حكم أو قرار قضائي في غير متناول أي باحث ما لم يكن ملما بمختلف النصوص القانونية التي تحكم القضية المطروحة وكذا بالاجتهادات القضائية والآراء الفقهية التي عالجت هذه المسألة.

وعليه تشمل مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي مايلي:

1-المرحلة التحضيرية:

أ- **قراءة القرار أو الحكم عدة مرات:**

وذلك حتى يسهل فهمه واستخراج أهم العناصر التي تساعد على عملية التعليق ، ثم القيام بتحليل جزئياته وتسجيلها في مسودة لأجل التمهيد لعملية الدراسة والتمحيص .

ب –فهم وتحديد موضوع الحكم أو القرار:

أين يتطلب الأمر قراءته عدة مرات ، دون تدوين أية ملاحظات حيث يتم من خلال هذه القراءات التعرف على ملامح الحكم الأولية.

ج–التحليل الذهني للحكم أو القرار:

هنا يتم قراءة الحكم أو القرار قراءة متأنية وعميقة ، حتى يقوم الباحث بصياغة الإشكالية التي هي مثار نزاع مع التركيز على الحيثيات.

2– المرحلة التحريرية :

يتم من خلال هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية التي يعالجها الحكم،ثم مناقشتها مناقشة نظرية وتطبيقية، ولغرض الإجابة على الإشكال القانوني الذي يثيره . وعليه ينبغي أن يحتوي الحكم أو القرار على مقدمة، عناصر تحليلية ، خاتمة. وذلك في شكل مباحث ومطالب وينبغي صياغة عناوين الخطة بما يتناسب والنقاط القانونية التي يطرحها الحكم أو القرار.

وعليه فالباحث خلال هذه المرحلة يقوم بعملية تركيب للموضوع بإخضاعه لجملة القواعد الشكلية والموضوعية ، إضافة إلى عناصر خاصة بالتعليق على القرار القضائي.

فبالنسبة للمقدمة يتم من خلالها عرض المسألة القانونية محل التعليق وعرض المعلومات الواردة في القرار القضائي إجمالا. وإبراز أهم الوقائع والإجراءات والادعاءات بشكل موجز مع طرح المشكل القانوني في الأخير والذي يصاغ صياغة قانونية مختصرة وواضحة.

أما المتن أو صلب الموضوع: ففيه يعالج الباحث المسائل القانونية المطروحة مع مناقشة كل نقطة من الناحية النظرية والتطبيقية ، وذلك بالاستعانة بالمعلومات النظرية المرتبطة بالمسألة القانونية محل التعليق والرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار.

وأخيرا الخاتمة ، والتي يتوصل فيها الباحث إلى حل للمشكل القانوني المطروح فيما إذا كان يتوافق واتجاه القضاة أم أنه يخالفه. مع إعطاء البديل .وعليه فالخاتمة تكون بمثابة استنتاجات يرجى تحقيقها من خلال التعليق. كما يمكن أن تتضمن اقتراحات وإبداء للرأي الشخصي في القرار ومدى تماشيه مع القواعد القانونية.

المحور الثاني : المحور الثاني: تقنية تقديم الاستشارة القانونية و صياغة المذكرة الاستخلاصية

أولا : تقنية تقديم استشارة قانونية

تعتبر الاستشارة القانونية من الأعمال الأصيلة في مجال القانون يقوم بها أي دارس للحقوق من خلال الأسئلة المباشرة التي تطرح عليه بشأن أية واقعة أو إشكال أو نزاع، يقدم من خلالها حكم القانون فيها.

يقصد بالاستشارة القانونية العمل الذي يقوم به (المستشار) في الإجابة عن أسئلة المستشير (الشفوية أو المكتوبة) التي تطرح عليه والتي تتعلق بموضوع من الموضوعات القانونية (الموضوعية أو الإجرائية) فيقوم بتقديم النصح والإرشادات والحلول وفقا للقانون، وعلى هذا الأساس لا تعتبر الاستشارة ملزمة للمستشير، بل هو الذي يطلبها من المستشار فيقوم هذا الأخير بإعطاء الرأي القانوني الموضوعي المجرد بشأنها.

تمر الاستشارة القانونية بمراحل متسلسلة تبدأ بحصر الوقائع والإجراءات ثم طرح الإشكال القانوني وصلا إلى الحل القانوني.

وهي المراحل التي نعالجها على النحو التالي:

1- مرحلة حصر الوقائع والإجراءات

تقوم الباحث خلال هذه المرحلة بحصر وقائع القضية وإجراءاتها، متبعا في ترتيبها على طريقة محددة، وفق منهجية أو منطق معين منظم وهادف.

ويتم ترتيب الوقائع والإجراءات بالاعتماد على تصنيفها حسب معيار محدد، أي حسب الأشخاص أو حسب الموضوعات، غير أن الطريقة الأمثل هي تصنيف الوقائع حسب النوع وذلك بتقسيمها إلى وقائع قانونية وإلى إجراءات قانونية.

يقصد بالواقعة القانونية أية واقعة من وقائع القضية يترتب عنها أثر قانوني، وبذلك يتم استبعاد الوقائع المادية المجردة والتي لا يترتب عنها أي أثر قانوني بحيث لا يكون لها تأثير أو ارتباط بالحل القانوني.

يقصد بالإجراءات القانونية الإجراءات السابقة أو المتزامنة أو اللاحقة التي ترتبط بوقائع القضية، يتخذها الأطراف أمام الهيئات الإدارية أو القضائية المختصة.(الإعذار–الطعن– الطعن المسبق– التبليغ.....).

ومن أجل فهم الوقائع والإجراءات فهما صحيحا يتعين على المستشار أن يرتب كلا منها ترتيبا زمنيا لكي يطلع جيدا على الترابط الموجود بينها.

وبهذا يكون المستشار قد أحاط بالقضية في شكل مختصر ومباشر.

2- مرحلة طرح الإشكاليات

بناء على الوقائع المعروضة عليه يقوم المستشار كأول عملية بتحديد الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حولها القضية المعروضة عليه، وهو الإشكال الذي يتم استخراجه من خلال التحديد الدقيق لمضمون الاستشارة والموضوع الذي تتعلق به، وتعتبر هذه العملية من الأعمال الاساسية التي يقوم بها المستشار عن طريق عملية التكييف أي إعطاء الوصف الدقيق للقضية ووضعها في موضعها الصحيح من خلال تحديد طبيعة الحق أو طبيعة النزاع وفرع القانون الذي ينضمها.

يتم طرح الإشكالية الرئيسية بشكل مباشر وبصفة موجزة لكي تكون واضحة.

ثم يقوم المستشارة في عملية ثانية بطرح الإشكاليات الثانوية، وهي التي تتعلق بكل واقعة من وقائع القضية وإجراءاتها.

يشترط في الإشكاليات الثانوية أن تكون واضحة وأن تقترن مباشرة بالإشكالية الرئيسية.

وعن طريق طرح الإشكاليات بطريقة صحيحة ومنسجمة، يستطيع المستشار فهم الوقائع والإجراءات فهما صحيحا، يمكنه من الإلمام بجميع العناصر والتي سوف تكون أساسا في الحل القانوني الذي سوف يقترحه.

3- مرحلة اقتراح الحل القانوني

إن الحل القانوني الذي يتوصل إليه المستشار لا يعبر عن رأيه الشخصي بل يتمثل أساسا في الحل القانوني الموضوعي للمسألة المعروضة عليه وفقا للأسانيد القانونية التي ترتبط أو تتعلق بموضوع الاستشارة.

ن هذا الأساس فإن الحل القانوني الذي يتوصل إليه المستشار يعبر عن الرأي المجرد حول القضية موضوع الاستشارة وفقا للقواعد والمبادئ القانونية التي تحكمها.

ويتم التوصل إلى الحل القانوني عن طريق الإجابة عن الإشكاليات الثانوية بحيث يتوصل إلى حلول جزئية وعن طريق عملية التكامل العقلي بين الإجابات الجزئية يتم التوصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية.

وبهذا يكون المستشار قد توصل إلى حل متكامل شريطة أن يكون مؤسسا قانونا أي أن يبنى الحل على نص قانوني أو على مبدأ من المبادئ القانونية العامة التي ترتبط بموضوع الاستشارة.

ثانيا : صياغة مذكرة استخلاصية

1- تعريف المذكرة الاستخلاصية أو التلخيصية L a Note de synthèse

هناك رأيين في تغريف المذكرة الاستخلاصية، رأي يركز على تعريفها من الناحية الشكلية، وراي آ خر يعرفها من الناحية المنهجية، وذلك كما يلي:

أ- التعريف الشكلي

يركز هذا الرأي في تعريفه للمذكرة الاستخلاصية بوصفها وثيقة أو مجموعة وثائق يتطلب تحليلها وتمحيصها وتسجيل ما يستخلصه الطالب منها من مسائل، وما استنتجه من حلول.

وعلى هذا الأساس فإن المذكرة الاستخلاصية هي: " مجموعة وثائق تتكلم عن فكرة معينة أو تعالج موضوعا معينا، وتختلف طبيعة هذه الوثائق فقد تكون نصا تشريعيا، أي مجموعة من المواد القانونية، أو نصا، أو رأيا فقهيا مقتطفا من كتاب قانوني معين، أو نصا من جريدة معينة، أو قرارا قضائيا، أو تعليقا على قرار معين".

ويشترط في هذه الوثائق أن تحمل ارتباطا منطقيا معينا من حيث الموضوع وتتعلق بفكرة معينة أو بمجموعة افكار، وقد تكون هذه الافكار متناقضة في ظاهرها، وعلى القائم بإعداد هذه المذكرة على إزالة هذا التناقض، واستخلاص ما تضمنته من مسائل وإشكالات وحلول قانونية.

ب- التعريف المنهجي

يعرف هذا الرأي المذكرة الاستخلاصية من الناحية المنهجية بأنها عبارة عن:" معالجة لمجموعة من ثائق القانونية، الفقهية، والقضائية بطريقة علمية بهدف استخلاص ما تضمنته من أفكار أساسية وثانوية، وعرضها عرضا متسلسلا يكشف عن قدرة الطالب على استيعاب مضامين تلك الوثائق وتلخيصها، واستخلاص ما اشتملت عليه وما تضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل، انتهاء بتقييمها وربما تقويمها عبر ما يتم تسجيله من نتائج وعرضه من حلول".

إذن يمكن القول بأن المذكرة الاستخلاصية هي عبارة عن مجموعة الوثائق المختلفة من الناحية الشكلية والمتفقة من الناحية الموضوعية، ولكنها تنفرد بمنهجية خاصة بها من خلال طريقة إعدادها، كما أنها تعتمد على مجموعة من المناهج، كالمنهج التحليلي، الاستقرائي...

2- أهمية المذكرة الاستخلاصية

تكمن أهمية المذكرة الاستخلاصية فيما يلي:

- تدريب الطالب على التفكير العلمي القانوني و المنهجي.

- تلقينه مهارات البحث العلمي المختصر من خلال استيعابه القواعد الصحيحة لمنهج التحليل، الاستقراء، الاستنتاج والاستنباط.

- تدريبه على التعامل بطريقة علمية صحيحة مع الوثائق القانونية، وغيرها من الوثائق الفقهية والقضائية، وتعليمه كيفية تقييمها وتقويمها مع اكتسابه روح النقد الإيجابي.

- تهيئة الطالب علميا وعمليا للترشح لوظيفة القضاء لاعتبار أن المذكرة الاستخلاصية تندرج ضمن عمل القاضي.

3- منهجية إعداد مذكرة استخلاصية

أ- المرحلة التحضيرية

وتتطلب هذه المرحلة ضرورة **قراءة الوثائق** محل الدراسة قراءة قانونية سليمة.

ويترتب على عملية القراءة:

- تحديد طبيعة الوثائق المستهدفة بالدراسة، مع الحرص على ترتيبها وتصنيفها بحسب طبيعتها (نصوص قانونية، آراء فقهية، اجتهادات قضائية).

- فهم و استيعاب مضامين هذه الوثائق حتى يتسنى له تحليلها وتلخيصها.

- تحديد الموضوع الذي تدور حوله هذه الوثائق.

وإضافة إلى عملية القراءة تتضمن هذه المرحلة أيضا القيام **بعملية التحليل** التي تقتضي من الطالب استخراج الأفكار الرئيسية والثانوية المتفرعة عنها، التي تتضمنها هذه الوثائق واستخلاص المسائل القانونية منها وتلخيصها، وحتى يستطيع الطالب تحقيق ذلك لابد عليه أن يكون قد فهم مضامين هذه الوثائق بشكل دقيق، ولن يتأتى له ذلك إلا من خلال قراءته لهذه الوثائق قراءة عميقة.

وعند نهاية الطالب من عملية قراءة هذه الوثائق وتحليلها شكلا وموضوعا، يتعين عليه أن يقوم بترتيبها وتصنيفها، إذ يمكنه من خلال ذلك الوقوف على تطور الاجتهاد القضائي، وتحديد ذا كانت هذه الوثائق متعارضة في مضمونها أو متكاملة. وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للدراسة، ومن تم الشروع في إعداد خطة مناسبة لتحرير مذكرة استخلاصية، تتألف من مقدمة، صلب الموضوع، وخاتمة.

ب- المرحلة التحريرية

يتعين على الطالب في هذه المرحلة الشروع في دراسة عناصر الخطة، وتحرير المذكرة استنادا إلى المعطيات التي قام بجمعها من خلال قراءته وتحليله لهذه الوثائق، وبناء على الأفكار التي استخلصها من هذه الوثائق. وتتمثل عناصر الخطة فيما يلي:

المقدمة:

يقتصر فيها الطالب على التعريف بالوثائق محل الدراسة بشكل مختصر، مع الإشارة إلى الموضوع الرئيسي الذي تتضمنه هذه الوثائق. وقد تنتهي هذه المقدمة بطرح إشكال تثيره هذه الوثائق في شكل سؤال واحد، أو سؤال رئيسي مع أسئلة فرعية.

صلب الموضوع:

يتناول الطالب في صلب الموضوع شرح تفصيلي لجميع الأفكار التي تناولتها مضامين الوثائق محل الدراسة، وتوضيحها في عناصر الخطة، التي يجب أن تكون متسلسلة ومتوازنة شكلا وموضوعا، ويجب على الطالب مراعاة ما يلي:

– أن يكون الشرح مركزا ومختصرا اختصار غير مخل، على ألا يتجاوز عدد صفحات المذكرة ثلاث أو أربع صفحات.

– من الضروري على الطالب عند تحريره للمذكرة الاستخلاصية، العودة إلى الوثائق محل الدراسة في كل مرة للتحقق من المعلومات التي تحتويها، مع الإشارة أثناء التحليل إلى الوثيقة محل الدراسة، مع ضرورة تجنب النقل الحرفي لجمل الوثائق وفقراتها.

– يجب على الطالب في المذكرة الاستخلاصية شرح ما تتضمنه الوثائق محل الدراسة بصورة دقيقة وموضوعية، دون الإدلاء برأيه الشخصي في الموضوع والاكتفاء بتحليل وجهات النظر المعروضة في الوثائق، دون إضافة إليها معلومات أخرى ولو بصفة ضمنية.

الخاتمة: لا تتطلب المذكرة الاستخلاصية خاتمة كما هو الحال في البحوث العلمية، وما سبق شرحه فيما يتعلق بتحليل النصوص والتعليق على الاستشارة والأحكام والقرارات القضائية، لأن طريقة المذكرة الاستخلاصية تعتبر تمرينا عمليا، أي يقوم به الموظفون في مختلف الشركات و الهيئات الرسمية، حين يطلب منهم إعداد تقرير في موضوع ما، وبالتالي لا فائدة من الخاتمة، لأن المغزى هو اطلاع القارئ على الموضوع لا أكثر.

غير أنه يمكن وضع خاتمة كخلاصة لدراسة ما تضمنته الوثائق محل الدراسة، مع الإشارة فيها إلى جملة الحلول والنتائج المتوصل إليها.